

## الحلقة (٢٦)

**وحديثنا في هذه الحلقة** عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن)** متفق عليه.

وفي رواية لابن حبان والدارقطني: **(لا تُجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب)**، وفي أخرى لأحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان: **(لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟ قلنا: نعم، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها)**.

هذا الحديث برواياته هو: في حكم قراءة الفاتحة في الصلاة، تقدم معنا طَرف من هذا في حلقة سابقة وفي حديث سابق، وتبين أو تقدم معنا أم القرآن، **ما هي أم القرآن؟** فهي فاتحة الكتاب، وهذان اسمان لها من أسمائها، وهي أكثر من ذلك، فتسمى فاتحة الكتاب، لأنه يبتدئ بكتابتها في المصاحف، وكذلك في قراءتها في الصلاة، وسميت أم القرآن لأنها متضمنة لجميع أنواع القرآن أو صور وهيئات ومعتقدات ما جاء في كتاب الله فهي متضمنة لذلك من التوحيد وإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، واليوم الآخر وغير ذلك ومخالفة من خالف الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولها أيضاً من الأسماء ما ثبت في صحيح البخاري أنها تسمى: **"بالحمد لله رب العالمين"** وكذلك ما جاء في كتاب الله أنها: **السبع المثاني**، فهذه من أسماء سورة الفاتحة، وتقدم معنا طرف من هذا.

### **من الأحكام المستنبطة في هذا الحديث:**

**الحكم الأول:** أن الصلاة لا تصح بغير أن يقرأ فيها بأم القرآن أو بفاتحة الكتاب، وتقدم معنا القول في هذا في حلقة سابقة.

**الحكم الثاني:** ولعل مما ينبغي أن يُنبه عليه هنا أن الفاتحة تُقرأ مرتبة، مرتبة الآيات والكلمات، تقرأ أيضاً كذلك مرتبة الحروف كاملة، كامل حروفها وحركاتها، أما ما عدا ذلك من ترتيل وتحسين صوت وغير ذلك فبلا شك فهي أمور محببة أو مستحبة يحرص عليها المسلم، وهي أخشع لقلبه وقلب سامعه، لكن هذه الشروط الأربعة هي التي ينبغي أو يجب مراعاتها في قراءة الفاتحة: أن تكون مرتبة الآيات، فلا يقدم آية على أخرى، وكذلك تكون الآيات كاملة آياتها السبع تكون كاملة، فلو قرأ وترك آية منها نقول: القراءة غير صحيحة، والصلاة إذاً باطلة، لأن هنا "لا صلاة" تنفي الوجود الشرعي، عدم الإجزاء، يعني يدل على عدم الإجزاء، فتنتفي الوجود الشرعي، "لا صلاة" أي غير موجودة، وليس نفي الكمال، كما أشرنا إلى ذلك في حلقة سابقة.

فإذاً لا بد أن تكون مرتبة الآيات كاملة الآيات، فلا نقدم آية على أخرى ولا ننقص منها آية، كذلك الكلمات لا بد أن تكون تامة، فلو أسقط حرفاً من الكلمة لا تصح، ولو أسقط الكلمة كذلك لا تصح

القراءة، وبالتالي لا تصح الصلاة، أو قدم كلمة على أخرى، كذلك الحروف فلا بد أن يأتي بالحروف كاملة مرتبة كما جاء في المصحف، فلا يسقط منها حرفاً فلو أنه أسقط حرفاً فنقول: لا تصح قراءته وبالتالي لا تصح صلاته.

كذلك الحركات، ننظر في الحركات إن كان ما تغير في الحركات أنه يحيل المعنى، فنقول لا تصح القراءة ولا تصح الصلاة.

مثال ذلك لو قال: **{أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}** وفتح هنا الهمزة في "أهْدِنَا" فهنا تغير المعنى فصار من معنى الهداية التي هي التوفيق والتسديد والتبيين والأيضاح، إلى معنى آخر وهو الهدية، فهذه غير مراده فإنه تغير المعنى.

أو كذلك في قوله تعالى: **{أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}** فلو قال: (أنعمت) بضم التاء لتغير المعنى تماماً، فهذا يغير المعنى وبالتالي لا يصح، أما إذا كان لا يُغير المعنى أو لا يحيل المعنى، فالأمر فيه سعة، لكنه لا ينبغي للمسلم أن يعتمد اللحن، سواء أحوال المعنى أم لم يحل المعنى لا يعتمد أن يلحن، لكنه متى لحن في قراءته فتغير المعنى فحينئذ نقول القراءة غير صحيحة وبالتالي الصلاة غير صحيحة.

فلا بد أن يأتي إذاً بالفاتحة مرتبة الآيات، مرتبة الحروف، مرتبة الكلمات، تامة في كل ذلك، كذلك يأتي بها بحركاتها، وكما ذكرنا بأن الحركات إذا كان في تغييرها يتغير المعنى فحينئذ القراءة غير صحيحة، وبالتالي الصلاة لا تصح، أما إذا كانت لا تحيل المعنى فنقول هنا لعل القراءة تكون صحيحة والصلاة تكون صحيحة، ولكن لا يجوز للمسلم أن يعتمد اللحن في كتاب الله سبحانه وتعالى.

فإذاً قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا صلاة) تقدم معنا إلى أن الإشارة هنا (لا) تأتي لعدة أوجه: أحدها أن تكون نافية للجنس، كما هو الحال في هذا اللفظ، قال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى: "صيغة النفي إذا دخلت على الفعل في ألفاظ الشارع فالأولى حملها على نفي الفعل الشرعي، فيكون قوله النبي صلى الله عليه وسلم (لا صلاة) نفياً للصلاة الشرعية، لأننا إذا حملناه على نفي الفعل الجنسي وهو غير منتفٍ احتجنا إلى إضمار لتصحيح اللفظ، فحينئذ يُضمر بعضهم الصحة ويضمر بعضهم الكمال".

فإذاً نقول هنا أن النفي هنا نفي للفعل الشرعي أي للصلاة الشرعية فلا صلاة شرعية، لأنها قد توجد فعلاً لكنها ليست شرعية، فهنا تفيد عدم الوجود الشرعي، ومعنى ذلك أن الصلاة لا تصح وليس نفياً للكمال.

**مما دل عليه هذا الحديث:**

**الحكم الثالث:** عظم هذه السورة ومكانتها، التي هي سورة الفاتحة، أو أم القرآن أو سورة الحمد لله رب العالمين.

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: اشتملت الفاتحة على أمهات المطالب العالية أتم اشتمال وتضمنتها

أكمل تضمّن، فاشتملت على التعريف بالمعبود تبارك وتعالى بثلاثة أسماء هي مرجع الأسماء الحسنی والصفات العلی، وهي "الله" "الرب" "الرحمن" وهذه أسماء لله سبحانه وتعالى، فبُنيت السورة على الإلهية في {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}، وعلى الربوبية في {وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} وطلب الهداية، وتضمنت كذلك التصديق بالرسالة، وبالرسل عموماً، الرسالة هنا تشمل رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو عموم الرسالة حتى الرسل السابقين عليهم الصلاة والسلام، فينبغي كذلك التصديق برسالتهم، وإن كانت رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هي خاتمة الرسالات، وما جاء فيها هو المُنبت، وما فارقت فيه بعض الفروع في الرسالات السابقة فتكون هي المثبتة، وأما الأصول فالأصول واحدة في جميع الرسالات، لأن المرسل واحد، وتعدد الرسل والاحتياجات لكل أمة فكان فيها تفريعات، أما أصول الرسالات فهي واحدة، كذلك تضمنت سورة الفاتحة إثبات المعاد، في قول الله سبحانه وتعالى: { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ } ويوم الدين هو أحد ألفاظ يوم القيامة، الذي هو الحشر والمحشر، إذاً هذه الآية تضمنت إثبات اليوم الآخر وهو المعاد وهو الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى، وتضمنت إثبات النبوات من جهات عديدة.

قال ابن كثير رحمه الله تعالى: وأما الصراط المستقيم فهو الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه، ثم اختلفت فيه عبارات المفسرين، وذلك أنه قيل هو: كتاب الله، أي في قوله سبحانه وتعالى وقولنا عندما نصلي نقرأ هذه الآية {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} فينصرف أو يقال أن هذا يكون المراد به هو كتاب الله سبحانه وتعالى، وبلا شك أن كتاب الله سبحانه وتعالى هو الصراط المستقيم، وقيل المراد بذلك الحق، وهي كذلك تحتل هذا المعنى، يعني {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} معناه: اهدنا للحق، وبلا شك أن هذا أيضاً مطلوب ومطلوب من طالب العبد الذي يسأل الله سبحانه وتعالى ربه أن يهديه إليه.

وقيل المراد بالصراط المستقيم هو النبي صلى الله عليه وسلم، فبلا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم هو رسم الطريق الواضح ومشى فيه، وأمرنا بإتباعه صلى الله عليه وسلم في هذا، فإذاً هو الصراط المستقيم، وقيل ينصرف إليه هذا المعنى أيضاً، وكل هذه الأقوال صحيحة متلازمة وحاصلها واحد، كما قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: وهو المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم، فمن فاز بمعانيها فقد فاز من كماله بأوفر نصيب، انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

ويقول شيخ الإسلام كلام في هذا المعنى: "العبد مضطر دائماً إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم، فهو مضطر إلى مقصود هذا الدعاء، فإنه لا نجاة من العذاب ولا وصول إلى السعادة إلاّ بهذه الهداية، فمن فاته فهو إما من المغضوب عليهم وإما من الضالين".

هذا في معنى الصراط وأهمية سؤال الله سبحانه وتعالى هذا الدعاء، وهذا دعاء بلا شك يدعو به العبد في صلاته، الله سبحانه وتعالى علمنا إياه وشرعه لنا وأوجبه لنا في كل ركعة من ركعات الصلاة، وهو بلا شك خير لنا والله سبحانه وتعالى بيّن لنا ذلك فيما جاء في الحديث القدسي (قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي

وبين عبدي نصفين) فكانت الأولى أو النصف الأول هو في تمجيد الله سبحانه وتعالى، في الشناء عليه، في حمده، في تعظيمه، ثم النصف الثاني كان للعبد، هذا دعاء، قوله سبحانه وتعالى: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} هذا دعاء يدعوه العبد ربه جل وعلا، ولذلك شرع التأمين بعد الفراغ من هذا الدعاء، والتأمين معناه استجب يا رب، فهو دُعاء نسأل الله سبحانه وتعالى أن يستجيبه أيضاً كذلك، هذا معنى كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

تلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى يقول في هذا أيضاً: "ولما كان سؤال الهداية إلى الصراط المستقيم أجل المطالب ونيله أشرف المواهب، علّم الله عباده كيفية سؤاله، وأمرهم أن يقدموا بين يديه حمده والثناء عليه وتمجيده، ثم ذكر عبوديتهم وتوحيدهم، فهاتان وسيلتان إلى مطلوبهم لا يكاد يرد معهما الدعاء".

فإذا قرأ الفاتحة كما تقدم وأشرنا في الحديث القدسي في هذا قول الله سبحانه وتعالى قوله: (قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل).

فهنا قبل الدعاء كان هناك تمهيد وتوطئة بالثناء على الله سبحانه وتعالى، تمجيد الله سبحانه وتعالى، تعظيم الله سبحانه وتعالى، ولذلك شرع للعبد قبل دعائه أن يذكر مثل هذا حتى في غير الصلاة، أو في قنوته أو ما شابه ذلك، أن يقدم بين يديه حمداً وثناءً وتمجيذاً لله سبحانه وتعالى وتنزيهاً له، ثم يسأل سؤاله بعد ذلك، فهذا أخرى بالقبول، هكذا علّمنا الله سبحانه وتعالى في هذه السورة، فبدأها بحمده سبحانه وتعالى ثم تمجيده ثم الشناء عليه، ثم بعد ذلك السؤال ومطلب العبد في هذا أن يسأل الله سبحانه وتعالى، ومن الوسائل الموصلة إلى ذلك: الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى في الاستعانة وكذلك في صرف العبادة له سبحانه وتعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} لأن لفظة "إياك" معناها القصر والحصر يعني لا نعبد إلا إياك يا الله، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} أي لا نعبد أحد سواك، هذا إخلاص في العبادة، إخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} لا نعبد غيرك أبداً، لا مستقلاً ولا مشاركاً ومصاحباً، بل تكون العبادة خالصة لله سبحانه وتعالى.

{وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} هنا طلب العون من الله سبحانه وتعالى، فهاتان وسيلتان لتحقيق المطالب كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى.

ثم يأتي الطلب بعد ذلك، وفي هذه الحالة لا يكاد يُرد الدعاء، يعني هو أخرى بالإجابة، بعد هذا التمجيد وهذا الشناء على الله سبحانه وتعالى، وتنزيه الله سبحانه وتعالى عما لا يليق به، يأتي سؤال العبد، فهو أخرى بالإجابة حريٌّ أن يستجاب لمثل هذا، لأنه كان فيه شيء لله سبحانه وتعالى أولاً، ثم سأل الذي له عند الله، ولعل الله سبحانه وتعالى أن يعطيه ويحقق له ما أراد، ولذلك كما أسلفت شرع التأمين بعد الفراغ من قراءة الفاتحة، وهو أن يقول العبد سواء كان التالي للقرآن في صلاة أو في غير صلاة، أن يقول بعد لفظة ولا الضالين "آمين" وطبعاً لفظة "آمين" نبين بأنها ليست من الفاتحة ولا

من القرآن هنا، ليست في هذا، إنما هي دعاء لله سبحانه وتعالى وطلب من الله أن يستجيب هذا الدعاء الذي تقدم ذكره، وهو قوله {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (٧)} فيقول بعد ذلك آمين وليست من الفاتحة، لأن بعض العوام أو بعض الجهال يظن أنها من الفاتحة وهي ليست كذلك.

فلذلك شرع الفصل بين الفاتحة وبين هذا الطلب من الله سبحانه وتعالى للاستجابة، فيكون الفصل بينهما، فيقال آمين، شرع التأمين هنا لمعنى استجب يا رب، وهذا يقوله القارئ سواءً في صلاة أو في غير صلاة، ويقول المأموم وهو السامع وكذلك يقوله المنفرد، كل ذلك يقوله المصلي طلباً لتحقيق هذا الدعاء ولتحقيقه وتحقيق هذه الهداية التي أرشد إليها ربنا سبحانه وتعالى.

ولعلنا نشير هنا أيضاً وقد مر معنا هذا الحديث، ولو كان الأمر يعني ضم الأحاديث بعضها مع بعض يكون ما حصل بينها فواصل كما فعل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، فهذه الأحاديث تقريباً متداخلة في كثير من أمورها من صفة الصلاة، يعني في حديث المسي صلاته ثم حديث عائشة رضي الله عنها في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثم هذا الحديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن) ثم ما يأتي أيضاً من حديث نعيم المجر في صفة صلاة أبي هريرة، ثم ما قاله بع ذلك (أنه أشبههم صلاة بالنبي صلى الله عليه وسلم) كان هذه الأحاديث لو جمعت وكانت في مكان واحد كان أفضل.

وحيث أنها فُرقت في المنهج وفُرقت أيضاً في الكتاب، فنأتي إليها على هذا الوضع الذي ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وذكره الشراح بعد هذا.

إذاً نقول هنا الإشارة تقدم معنا القول قراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية هل يقرأ بها الإمام أم لا يقرأ؟ وقلنا من قبل لعل القول الراجح والمسألة خلافية، لعل القول الراجح أن المأموم يقرأ بالفاتحة حتى في الصلاة الجهرية، ويكون ذلك في سكتات الإمام.

وهناك من رأى القول الآخر بأن قراءة الإمام قراءة له، وذكر بعض الأئمة وبعض العلماء على أن المتابع للإمام في قراءته هو أكمل ائتماماً، وأما من قرأ فكأنه ما أتم ائتمامه. لكن للجمع بين النصوص في هذا يقال: أن الفاتحة تقرأ في الصلاة سرية أو جهرية، إماماً أو مأموماً، أو منفرداً، وهذا جاءت النصوص دالة عليه.

ولعل من قال أنه لا تُقرأ أخذ بقول الله سبحانه وتعالى: {وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}.  
لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ.

ومن قال تُقرأ قال أن هذه الآية إنما هي عامة فيما تكون من قراءة سواء كان في صلاة أو في غير صلاة، وأما في الصلاة فهناك ما يخصص القراءة للمأموم وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن) وهذا هو حديث عبادة بن الصامت الذي معنا هنا في هذا الباب المتفق

عليه.

وكذلك ما رواه ابن حبان والدارقطني مرفوعاً: **(لا تجزئ صلاة لا يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب)** وكذلك الرواية الأخرى عند الإمام أحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان **(لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟ قلنا نعم، قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإن لا صلاة لمن لم يقرأ بها)** فهذه نصوص لعلها تخصص العموم في قول الله سبحانه وتعالى: **{وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا}** فيكون ذلك في غير الصلاة، أما في الصلاة فواجب قراءة الفاتحة، ولا يُقرأ غيرها بالنسبة للمأموم لا يقرأ غيرها خلف إمامه في الصلاة الجهرية فلا يقرأ إلا بأم القرآن، كما دل عليه النص المتقدم معنا: **(لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟ قلنا نعم، قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها)**.

فإذا تبين من هنا تخصيص الفاتحة بالقراءة للمأموم أثناء صلاته، نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن عموماً إلا هذه.

فإذاً فيظهر لي والله أعلم أن قراءة المأموم خلف إمامه في الصلاة الجهرية أنها واجب عليه، ويكون مستثنى من العموم الذي يفهم من قول الله سبحانه وتعالى: **{وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا}** فهذه خارجة منها.

والمسألة خلافية وفيها خلاف طويل، لعله كما قلنا يرجح لي والله أعلم بناءً على ما اطلعت عليه من الأدلة هذا، وهو قول لجمع من الأئمة ومن العلماء، وأيضاً على القول الآخر جمع من الأئمة، ليس فيه على ما قال تفرد في القول الثاني، بل هو قول جمع من الأئمة، وذكر ذلك عن الإمام مالك ولعله شدد في بعض أقواله فيما نقل عنه، وأيضاً ذهب إلى هذا القول الذي هو القول بعدم قراءة المأموم خلف إمامه في الصلاة الجهرية ذهب إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وكذلك بعض المشائخ المعاصرين ومعهم أيضاً قريباً بعض المعاصرين ذهب إلى هذا.

ولكن الذي تطمئن له النفس كما قلت والله أعلم أن قراءة الفاتحة واجبة في الصلاة على الإمام والمأموم والمنفرد في السرية وفي الجهرية يقرأ بفاتحة الكتاب لا تصح الصلاة إلا بها، وتكون مستثنى من عموم ما دلت عليه الآية التي تقدم ذكرها.

لأن عندنا قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(لا صلاة)** تبين لنا قول لا صلاة أي: نفي الصلاة الشرعية، لا صلاة شرعية، لو صلى فهي غير شرعية، ومعنى غير شرعية أي أنها لا تصح منفية من أصلها.

فإذاً لا تصح صلاته بغير قراءة فاتحة الكتاب، وتقدم معنا بأن الفاتحة تأتي مرتبة كما في المصحف، مرتبة الآيات، ومرتبة الكلمات، وكذلك ضبط الآيات الكلمات، إتمامها أي إتمام الآيات وإتمام الكلمات وإتمام الحروف، وبحركاتها التي جاءت، والحركات إذا كان اللحن في القرآن يغير المعنى فالمتمعد في ذلك آثم، وإن كان في صلاة فصلاته تبطل بذلك، حتى وإن كان قد يكون يجهل مثل هذا



لكنه يُبين له أنه لا تُجزؤه صلاته إلا أن يأتي بها كاملة الحروف.

طبعاً هنا أحب أن أنبه إلى مسألة قد يقع فيها البعض:

**الفاتحة سُميت بالفاتحة لأنه تفتتح بها القراءة،** لكن يُلاحظ أن البعض يقرأ هذه السورة إذا أراد افتتاح أي شيء، فالبعض إذا أراد أن يشرع في عمل أو في مشروع قرأ بالفاتحة، إذا أرادوا أن يترحموا على شخص -الله يرحم فلان- يقول اقرؤوا الفاتحة وقرءون الفاتحة بهذا، يعني المراد في ذلك أن يقرءوا عليه الفاتحة وهو من الترحم عليه.

طبعاً هذا الفعل لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد عن أصحابه رضوانه الله عليهم أجمعين، ونحن مأمورون بالاعتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم **{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ}** والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: **(كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد).**

وبلا شك أن قراءة الفاتحة في مثل هذه الأمور التي أشرت إليها ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي)**، أيضاً فقراءة الفاتحة للترحم على شخص أو للبدء في عمل غير الصلاة أن ذلك لم يكن أيضاً من سنة الخلفاء، فإذا انتفت السنية عنه، لا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من أصحابه وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم، فليس من السنة في شيء.

فلننتبه إلى هذا الأمر والمؤمن يحرص على أن يكون مُقتدياً، فالشرع مبني على التوقيف، لو كان كل واحد يُشرع من عند نفسه، لضاعت الدنيا وضاعت الأمور.

**لماذا أرسل الرسل؟** ليتحد الطريق ليأخذ الرسول صلى الله عليه وسلم سواء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو ما سبقه من الرسل صلاة الله وسلامه عليهم، يأخذوا عن الله سبحانه وتعالى، يتلقوا عن الله التشريع ثم يبلغوا أو يُبلغون ذلك لأممهم.

إذاً أمرنا بالاعتداء والاتباع بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا نخيد عنه، ولا نشرع لأنفسنا، ومن شروط قبول العمل أو هو أحد ركني العمل أن يكون العمل موافقاً لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أحد ركني قبول العمل

**فالركن الأول: الإخلاص أن يكون خالصاً لله سبحانه وتعالى.**

**والركن الثاني: أن يكون موافقاً لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم.**

فالمُخالف مبتدع وعمله بدعة، إذا يُرد، وهذا ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فينبغي أن نتنبه لهذه الأمور في عبادتنا، في معاملتنا، كل شيء مخالف للنبي صلى الله عليه وسلم أو لم يأذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحابته رضوان الله عليهم أجمعين، نأتي نحن نُكمل؟! كأن الدين ناقص!!! والله سبحانه وتعالى بيّن لنا في كتابه أن الدين قد

اكمل {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} فنحمد  
الله على هذا التمام، ونحمد الله على هذا التشريع أن أتم لنا.